الوجه الآخر للفيديو «٤»

جهاز التسجيل علاقته بالكاميرا
اجهزة الفيديو كيف نختارها؟

الكاميرا ، اختيارها ـ استعمالها ،
كان الطرح الاول في الحلقات الثلاث السابقة من « الوجه الاخر للفيديو » واذ نتناول في هذا الجزء مسجل الفيديو فاننا نفعل ذلك من زاوية علاقة هذا الجهاز بالكاميرا ، وهى علاقة مركبة لا يمكن فصلها فجهاز التسجيل يعتبر بأهمية الفيلم في الكاميرا العادية . أما التشبيه السائد بين الفيلم وشريط الفيديو فهو تشبيه مبسط أكثر من اللازم .

هناك اليوم محاولات حثيثة لدمج الكاميرا بجهاز التسجيل في وحدة واحدة ، وقد نجح بعضها في ذلك بالفعل سواء على صعيد الاجهزة المعدة للمحترفين أو الهواة ، غير ان ما تحقق حتى الآن وما ينتظر ان يتحقق في المستقبل المنظور على هذا الصعيد لن يعدو عملية تصغير ودمج لجهازين منفصلين هما الكاميرا وجهاز التسجيل ، وعليه فانه حتى في كاميرات المستقبل « المدمجة » سيتعين على المصور التعامل مع الجهازين المدمجين كل على حدة مع الاخذ بعين الاعتبار طبيعة العلاقة المركبة بينهما .

في التصوير الفوتوغرافي يتعين على المصور لكي يتفاعل مع أدوات فنه تفاعلا صحيحا ، ان يلم بتركيبة شريط الفيلم الكيماوية وعلاقة هذه التركيبة ، بدقة التفاصيل ، حجم الحبيبات ، الحساسية للضوء الخ ..

في الفيديو الشريط يلعب دورا ثانويا ويكاد مجال الاختيار في هذا الصدد ان يكون محصورا في ثلاثة (شريط مغشوش ـ شريط عادي ـ شريط جيد) ويمكن الرجوع للعدد الاول من «بانوراما» لمزيد من التفصيلات حول هذا الموضوع .

واذن فالتركيز الاساسي يجب حصره في جهاز التسجيل .

البدايات ●

يتفق التصوير الفوتوغرافي مع التصوير الاليكتروني في كثير من الاوجه ، على الصعيد التقني وليس للصدفة في ذلك دور ، لان اساسهما واحد هو الرسم بالضوء وان اختلفت تفاصيل طريقة كل منهما في التعامل مع

الضوء .. غير ان التقاءهما في السيرة التاريخية لا تخلو من طرافة ولعل أهم أوجه اللقاء بين الفنين هو « اكتشاف » الكاميرا في الحالتين قبل الفيلم ، وقبل جهاز التسجيل .

فظاهرة الكاميرا الاساسية (الصندوق المحكم ذي الثقب) لاحظها للسعادة ! العالم العربي الحسن بن الهيثم وظلت مهملة حتى جاءت نهضة الغرب لتطور الفكرة ولتبتكر بعد ذلك طريقة للاحتفاظ بالصورة التى ينتجها الصندوق المحكم (الكاميرا) .

والكاميرا الاليكترونية ايضا وجدت قبل ان يوجد جهاز التسجيل ، وفي بدايات البث التلفزيوني ، كانت البرامج بشتى انواعها الدراما ، المنوعات ، الاخبار . تبث مباشرة من الكاميرا الى جهاز الارسال ومنه الى اجهزة التلفزيون في منازل المشاهدين . وبرغم وجود الكاميرا السينمائية عام ١٩٢٥ وهي سنة بدء الارسال التلفزيوني المنتظم الاول في اوربا وامريكا ، الا ان الحاجة لوسيلة اليكترونية للاحتفاظ بالمعلومات وخزنها ظلت على الدوام الهاجس الاكبر للعاملين في حقل التلفزيون نظرا لان تقنية التصوير الفوتوغرافي اضافة الى كلفتها فهى تقنية بطيئة قياسا بمتطلبات البث التلفزيوني الذى بدأت تتحدد ملامحه كوسيلة اعلامية قائمة بذاتها .. وكان لنجاح تقنية التسجيل المغناطيسي في مجال الصوت تأثير

خاص على اللاحق من التطورات في مجال الفيديو ، فالمسجل الصوتي والشريط المغناطيسي كانا اساسا مثاليا للانطلاق لتطوير اجهزة تسجيل الفيديو وفق نفس القضية ، غير ان المشكلة الكبرى التى كانت تعترض التطور هي الفارق الشاسع بين حجم المعلومات التي يفترض التعامل معها في مجال الصورة مقارنة بالصوت .

فمعلومات الصورة تحتاج الى حيز يعادل ٣٠٠ ضعف الحيز الذى يحتاجه الصوت ! .. اي ان سرعة الشريط وبالتالي كميته كان ينبغي ان تضاعف بمقدار ٣٠٠ مرة ، وتحقيق مثل ذلك كان مستحيلا من النواحي ، الفنية ، العملية ، والاقتصادية ، وظل الوضع كذلك حتى عام ١٩٥٦ حين قدمت شركة امبكس الامريكية أول جهاز تسجيل فيديو (كواد بلاكس) يستخدم شريطا بعرض بوصتين ، وبأربعة رؤوس هو الاساس الآن في معظم محطات البث التلفزيوني والاستوديوهات التجارية في العالم ، وهو بالغ التعقيد والكلفة ومع ان مجمل التطورات في تكنولوجيا

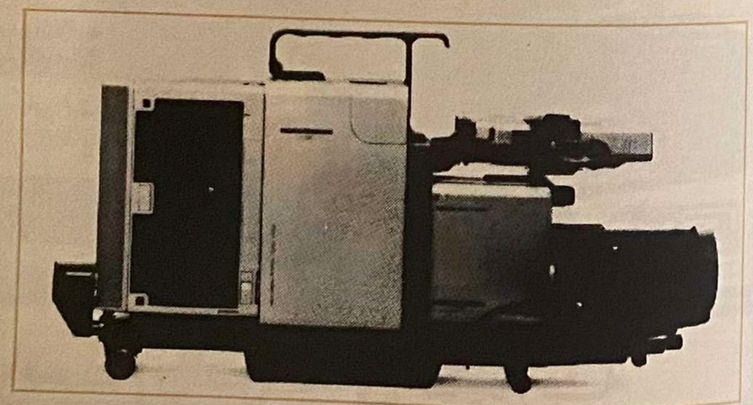

الاليكترونيات التى اعقبت ذلك التاريخ قد مكنت بعض الشركات من تصنيع أجهزة أقل كلفة وتعقيدا ، الا ان معظم التطورات ظلت تصب في مجال المحترفين وبقيت بعيدة عن متناول يد الهواة ناهيكم عن المستهلكين عموما .

ذلك حتى أوائل السبعينات حين فتحت شركة سوني الباب أمام أكبر صناعة في عالم الاليكترونيات عرفتها البشرية بعد التليفزيون ، عندما قدمت نظام ال « U.MATIC» لاشباه المحترفين وهو يستخدم شريطا من مقاس ٣/٤ البوصة ،

ويعتبر رخيصا وفعالا قياسا بأجهزة المحترفين من مقاس البوصتين والبوصة الواحدة . ولا يزال هذا النظام ينفرد بالسوق في مجالات التعليم ، الصحة ، الصناعة . الخ .. وقد ثبتته معظم الشركات .. لكنه ظل بعيدا عن مجالات استخدام الهواة ، والاستخدامات المنزلية ، بسبب ارتفاع سعره النسبي ،

وبسبب قصر مدة شريطه التي لا تتجاوز الساعة الواحدة .

منذ تقديم نظام الـ « U. MATIC » في أوائل السبعينات جرت عدة محاولات لتطوير أجهزة أصغر حجما ، أرخص ثمنا ، وأسهل استعمالا ، تعمل وفق التقنية الجديدة فتم تطوير اكثر من خمسة أنظمة منزلية تستخدم شريطا بمقاس نصف بوصة وبرغم تشابه المبادىء والاساسيات التي اعتمدت في تطوير هذه الانظمة الا انها لم تكن متماثلة في تفصيلاتها ولم يكن بالامكان تبادل الاشرطة بين أي منها ، لذلك كان طبيعيا ان تنتهي المحاولات ببقاء الافضل منها فقط .

وهذا ما حدث حيث صمد نظام ال « BETAMAX » الذي طورته شركة سوني - توشيبا - وسانيو ونظام الـ « V.H.S » الذي طورته شركة ماسوشيتا ، اكاي ، شارب ، جيه فيه سيه ، هيتاشي وميتسوبيشي .

وهناك نظام آخر طورته في وقت لاحق شركتا فيليبس وجروندنج الاوربيتان وهو نظام الـ « V.2000 » وبالرغم من ان هذا النظام الجديد يعتبر من الناحية التقنية أفضل الانظمة المنزلية حتى الآن ، الا انه نظرا لحداثته ما زال يحاول ان يجد لنفسه موطىء قدم في السوق الذي اكتسحه النظامان السابقان مقدما . وواضح ان فشل الـ « V.2000 » في اثبات وجوده برغم تقنيته المتفوقة يعود بالدرجة الاولى الى كون السوق قد امتلأ مسبقا بمواد فيلمية مسجلة على اشرطة الـ(V.H.S » والـ « BETAMAX » وليس لاي سبب آخر .

وفي معظم دول العالم عامة والخليج خاصة ينحصر الخيار في نظامي الـ(في. اتش اس) و(البيتاميكس) فقط وكان يمكن حصره في نظام واحد فقط بقليل من التخطيط ، ولكن تلك مسألة يطول الحديث فيها ويتشعب في اتجاه الاقتصاد والسياسة - كفاكم الله شرهما ! .

في ظل هذا الواقع ، وقبل الولوج في تفاصيل جهاز التسجيل وعلاقته بالكاميرا ، لا بد للمستهلك أولا ان يجزم أمره مع أي النظامين يقف .. الفي اتش اس ، أم البيتاماكس ؟ ان الفصل في ذلك بطبيعة الحال يقتضي اثارة السؤال الازلي مجددا .. أيهما أفضل ؟

والى لقاء في العدد القادم حيث نواصل تعرية الوجه الآخر للفيديو !

القرار الذي دعمه سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة والقاضي بمنح جوائز مادية سنوية للمبدعين في مجالات الفن والثقافة والعلوم.. هذا القرار كان ينبغي لاجهزة الاعلام والمهتمين بشئون الفن والعلوم والثقافة، ان يستقبلوه بايجابية تفوق مجرد التصفيق والحماسة.

، والتقدير الايجابي من وجهة نظرنا هو المساهمة في تحقيق ما هدف القرار تحقيقه وهو قطعا ليس مجرد الحماسة والتصفيق.

هذا القرار حمل اشارتين تكمل احداهما الاخرى..

الاشارة الأولى هي ان دعم سمو رئيس الوزراء الشخصي للقرار يعني اننا مقبلون على مرحلة جادة في تعامل الدولة مع هموم الابداع والمبدعين البحرينيين.

الاشارة الثانية هي ان القرار حمل في طياته دعوة ضمنية من سمو رئيس الوزراء لوضع هموم الابداع والمبدعين على مائدة الحوار.

وانصافا لتوجه سموه الخير ، نلبي الدعوة آملين ان تتمخض عملية الحوار عن دفع جديد لمسيرة هذا الوطن.

○○○

ان الهدف من المكافأة - مادية كانت او معنوية - هو الحض على الاتيان بفعل، وفي حالتنا فان الفعل المطلوب هو دفع عملية الابداع الفني والثقافي والعلمي في هذا البلد قدما.. ولكن هل تكفي عملية الحض وحدها للاتيان بهذا الفعل ؟

في اعتقادنا ان عملية الحض ليست سوى حلقة واحدة من سلسلة متصلة الحلقات، وهذه الحلقة تكتسب اهميتها من خلال ربطها بسلسلة حلقات اخرى اكثر من ان نحصيها في هذه العجالة لكنها تصب جميعها في محصلة واحدة هي توفير المناخ المناسب للفعل.

هذه المحصلة تضعنا وجها لوجه امام الممكن وغير الممكن.. والحكمة تقتضي ان نتجاوز في حوارنا غير الممكن - رغم ان في ذلك قولين ! - ونواصل حوار الممكن لقناعتنا بأن تحقيق الممكن وحده قد يكفي لحين.

والممكن هو ان تأخذ عملية الحض صفة الاستمرارية والحضور اليومي وذلك لن يتسنى بغير التعامل مع المبدعين خلال عملية خلقهم اليومية.. وابسط تأكيد لهذا الحضور هو تبني الدولة لاعمال الفنانين والادباء عن طريق شراء حق طبعها ونشرها. بل ان بعض الاخوة الفنانين والادباء يطرحون في طلبهم لتأكيد حضور الدولة، مسألة التفرغ، وفي اعتقادنا ان المطلب على وجاهته يفتقر للحساب الدقيق ونكاد نقول التواضع لاقترابه من خانة غير الممكن. غير انه طالما الامر متعلق بالحوار فان مثل هذا المطلب يمكن اعادة صياغته ليقول (بوضع الرجل المناسب في المكان المناسب).

ان معظم المبدعين البحرينيين يمارسون اعمالا لا تتفق كلية مع ميولهم واهتماماتهم، لذلك فان اعادة ترتيب اوضاعهم لن يكون استكمالا لحلقة مهمة من حلقات الحض فحسب، بل سيكون خطوة موفقة فيما يتعلق بمسألة التنمية.. وهي بيت القصيد.

عقيل سوار